الاستراتيجية العربية الموحدة

للتعامل مع الجمهورية التركية

جميع الحقوق محفوظة للبرلمان العربي

يونيو ٢٠٢٠ م

الاستراتيجية العربية الموحدة للتعامل مع الجمهورية التركية

جميع الحقوق محفوظة للبرلمان العربي

يونيو ٢٠٢٠ م

تقديم

انطلاقاً من إعلاء مبدأ وحدة الأمن القومي العربي الجماعي المتمثل في أن أي اعتداء على أية دولة عربية هو اعتداء على الدول العربية كافة، وإدراكاً لأهمية بلورة سياسة عربية موحدة وحازمة لردع النظام التركي ووقف تدخلاته المستمرة في الشؤون الداخلية للدول العربية والتصدي لأطماعه التوسعية في المنطقة، فقد أعد البرلمان العربي "الاستراتيجية العربية الموحدة للتعامل مع الجمهورية التركية".

وتهدف الاستراتيجية إلى إلزام النظام التُركي بمبادئ حُسن الجوار واحترام سيادة الدول العربية والنُظم الشرعية فيها، ووقف جميع تدخلاته فى الشؤون الداخلية للدول العربية، والتصدي لسياساته العدائية وأطماعه التوسعية التي تمس سيادة الدول العربية ووحدة أراضيها وتُهدد الأمن والسلم والاستقرار في المنطقة العربية، كما تهدف إلى تعزيز التضامن العربي في مواجهة مصادر تهديد النظام التُركي للدول العربية.

وتشمل الوثيقة ثلاثة محاور رئيسة، يتضمن المحور الأول أهداف الاستراتيجية العربية الموحدة للتعامل مع الجمهورية التركية وكذلك ثوابت العلاقات العربية معها، وفي مقدمتها الالتزام بمبادئ حُسن الجوار والاحترام المتبادل لسيادة الدول والنُظم الشرعية فيها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وتجنب استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، وتغليب مُقتضيات الأمن القومي العربي على العلاقات الثنائية لأي من الدول العربية مع الجمهورية التُركية، والتضامن مع أي دولة عربية في التصدي لسياسات النظام التُركي وإعتدائه على سيادتها أو العبث بأمنها واستقرارها.

ويتناول المحور الثاني التحديات ومصادر تهديد النظام التُركي للدول العربية، وفي مقدمتها التدخل العسكري التُركي المباشر في عدد من الدول العربية، وتكوين ودعم الميليشيات والجماعات المُسلحة وتزويدها بالأسلحة المتطورة في هذه الدول ونقل الإرهابيين والمرتزقة الأجانب إليها، فضلاً عن احتضان النظام التُركي ودعمه أفراداً وجماعاتٍ ومنابرَ إعلامية وقنواتٍ فضائيةٍ هدفها إشاعة الفوضى وعدم الاستقرار في عددٍ من الدول العربية. كما يتضمن هذا المحور متطلبات تبني موقفاً عربياً موحداً بشأن التصدي لتدخلات النظام التُركي في الشؤون الداخلية وإثارة الفتنة المجتمعية والطائفية في عددٍ من الدول العربية، فضلاً عن العديد من الإجراءات والتدابير التي تهدف إلى إيقاف تدخلات النظام التُركي والتصدي لأطماعه التوسعية في الدول العربية.

ويتناول المحور الثالث من الوثيقة الأسس والآليات بشأن مواجهة السياسات العدائية للنظام التُركي وتدخلاته المستمرة في الشؤون العربية، ويتضمن تحديث الاستراتيجية العربية الموحدة للتعامل مع الجمهورية التُركية كل خمس سنوات بما يتناسب مع المتغيرات في البيئة السياسية والأمنية والتهديدات التي تُواجه أي من الدول العربية، وتعزيز قدرات الدول العربية السياسية والعسكرية والأمنية للتصدي للتهديدات والأعمال العدائية التي يقوم بها النظام التُركي.

في ضوء ما سبق، تقدم الإستراتيجية رؤية شاملة ومتكاملة للمحددات الرئيسة لبناء موقف عربي موحد للتعامل مع مصادر التهديد المختلفة التي يمثلها النظام التُركي ووقف تدخلاته المستمرة في الشؤون الداخلية للدول العربية.

د. مشعل بن فهم السُّلمي

رئيس البرلمان العربي

الديباجة

شهدت العلاقات العربية التركية تطورات ايجابية على جميع المستويات سياسياً واقتصادياً وثقافياً وارتفع مستوى التبادل التجاري بين الدول العربية والجمهورية التركية قبل عام ٢٠١١ م، وعلى مستوى جامعة الدول العربية تم تأسيس منتدى التعاون العربي التركي عام ٢٠٠٧ م وتم عقد خمس دورات على المستوى الوزاري قبل أن يتوقف عام ٢٠١٣ م بعد أن شهدت العلاقات العربية التركية تراجعاً كبيراً منذ عام ٢٠١١ م بسبب سياسات النظام التركي العدائية تجاه الدول العربية وتدخله في شؤونها الداخلية، ودعم بعض الجماعات والأفراد المُصنفين على قوائم الإرهاب في عددٍ من الدول العربية، وتهديد الأمن القومي العربي.

إن الدول العربية:

- انطلاقاً من مبادئ وأهداف ميثاق جامعة الدول العربية وميثاق منظمة التعاون الإسلامي وميثاق الأمم المتحدة.
- والتزاماً بالدفاع عن مصالحها بصورة جماعية، وإن أي اعتداء على أي منها هو اعتداء عليها مجتمعة، وأن أي خطر يهدد إحداها إنما يهددها جميعاً.
- وإدراكاً منها لأهمية وجود استراتيجية عربية موحدة للتعامل مع الجمهورية التركية تُحقق الأمن الجماعي للدول العربية.

واطلاعاً على:

- **ميثاق التضامن العربي الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورته الثالثة بالدار البيضاء بتاريخ ١٩ جمادى الأولى ١٣٨٥ هـ الموافق ١٥ سبتمبر ١٩٦٥ م.**
- **وثيقة عهد ووفاق وتضامن بين قادة الدول العربية الصادرة عن مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورته السادسة عشرة بالجمهورية التونسية بتاريخ ٢١ محرم ١٤٢٥ هـ الموافق ١٢ مارس ٢٠٠٤ م.**
- **وثيقة تعزيز الأمن القومي العربي لمواجهة التحديات المشتركة، الصادرة عن مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة "قمة القدس" في دورته التاسعة والعشرين، في الظهران بالمملكة العربية السعودية بتاريخ ٢٩ رجب ١٤٣٩ هـ الموافق ١٥ أبريل ٢٠١٨ م.**
- **إعلان "صيانة الأمن القومي العربي في مواجهة التحديات الراهنة" الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورته السادسة والعشرين في شرم الشيخ بجمهورية مصر العربية بتاريخ ٩ جمادى الآخرة ١٤٣٦ هـ الموافق ٢٩ مارس ٢٠١٥ م.**
- **الوثيقة العربية لتعزيز التضامن ومواجهة التحديات التي أقرها البرلمان العربي بتاريخ ٤ جمادى الآخرة ١٤٤٠ هـ الموافق ٩ فبراير ٢٠١٩ م.**

تتبنى استراتيجة عربية موحدة للتعامل مع الجمهورية التركية وفقاً للمحاور الآتية:

المحور الأول
الثوابت والأهداف

(أولاً) ثوابت العلاقات العربية مع الجمهورية التركية:

١) التأكيد على أهمية أن تكون العلاقات العربية مع الجمهورية التركية قائمة على الالتزام بمبادئ القانون الدولي ومقاصد الأمم المتحدة، ومبادئ حُسن الجوار، والاحترام المتبادل لسيادة الدول والنُظم الشرعية فيها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وتجنب استخدام القوة أو التهديد باستخدامها.

٢) إعلاء مبدأ وحدة الأمن القومي العربي المتمثل في أن أي اعتداء يقوم به النظام التركي على أية دولة عربية هو اعتداء على الدول العربية جميعًا.

٣) تغليب مُقتضيات الأمن القومي العربي على العلاقات الثنائية لأي من الدول العربية مع الجمهورية التُركية.

٤) التضامن مع أي دولة عربية في التصدي لسياسات النظام التركي وإعتدائه على سيادتها أو العبث بأمنها واستقرارها.

(ثانياً) أهداف الاستراتيجية العربية الموحدة للتعامل مع الجمهورية التركية:

١) إلزام النظام التُركي بمبادئ حسن الجوار واحترام سيادة الدول العربية والنُظم الشرعية فيها.

٢) وقف جميع تدخلات النظام التُركي فى الشؤون الداخلية للدول العربية.

٣) التصدي لسياسات النظام التركي العدائية وأطماعه التوسعية التي تمس سيادة الدول العربية ووحدة أراضيها، وتهدد الأمن والسلم والاستقرار في المنطقة العربية.

٤) تحصين الجبهة الداخلية في الدول العربية، ورفع مستوى وعي المواطن العربي بمخاطر وتهديدات النظام التُركي وأطماعه التوسعية في الدول العربية.

٥) تعزيز التضامن العربي لمواجهة مصادر تهديد النظام التُركي للدول العربية، من خلال العمل العربي المشترك وصولاً للتكامل السياسي والأمني المنشود بين كافة الدول العربية.

٦) تطوير قدرات الدول العربية للدفاع عن سيادتها وأمنها واستقرارها ومصالحها، وردع أي عدوان عليها.

المحور الثاني

مصادر التهديد، والتصدي لها، وإجراءات إيقافها

(أولاً) التحديات ومصادر التهديد:

١) غياب استراتيجية عربية موحدة للتعامل مع الجمهورية التُركية.

٢) الأطماع التوسعية للجمهورية التركية في المنطقة العربية.

٣) التدخل العسكري التركي المباشر في الجمهورية العربية السورية ودولة ليبيا، والانتهاك المستمر لسيادة جمهورية العراق.

٤) تكوين ودعم الميليشيات والجماعات المُسلحة وتزويدها بالأسلحة المتطورة في الجمهورية العربية السورية ودولة ليبيا.

٥) نقل الإرهابيين والمرتزقة إلى دولة ليبيا، الأمر الذي يُغذي الصراع المُسلح ويُطيل أمده ويُهدد مصالح الدول العربية المُجاورة.

٦) احتضان ودعم أفراد وجماعات ومنابر إعلامية وقنوات فضائية هدفها إشاعة الفوضى وعدم الاستقرار في عددٍ من الدول العربية.

٧) التحكم والسيطرة على منابع وممرات ومصادر المياه التي تُغذي الجمهورية العربية السورية وجمهورية العراق الأمر الذي يُعرض أمنهما المائي للمخاطر.

(ثانياً) التصدي لتدخلات النظام التركي في الشؤون العربية:

تتبنى الدول العربية موقفاً موحداً بشأن تدخلات النظام التُركي في الشؤون العربية يتضمن:

١) دعوة الجمهورية التركية لإقامة علاقات ايجابية بينها وبين الدول العربية تقوم على مبدأ حُسن الجوار، واحترام سيادة الدول العربية، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وتجنب استخدام القوة أو التهديد باستخدامها.

٢) رفض الأطماع التوسعية للجمهورية التركية في المنطقة العربية.

٣) إدانة سياسات النظام التركي السلبية وأعماله العدائية التي تُهدد الأمن والسلم والاستقرار في المنطقة العربية، وتُهدد مصالح الدول العربية.

٤) رفض وإدانة سياسات النظام التُركي العدائية باحتضانه ودعمه أفراد وجماعات مُدرجة أسماؤهم على قوائم الإرهاب في بلدانهم، وتوفير منابر إعلامية وقنوات فضائية تحرض على العنف والإرهاب بهدف إشاعة الفوضى وعدم الاستقرار في الدول العربية.

٥) قيام البرلمان التركي بمسؤولياته في الضغط على الحكومة التركية لمُعالجة الأسباب التي أدت إلى توقف عمل منتدى التعاون العربي التركي.

٦) رصد وتوثيق الانتهاكات والأعمال العدائية التي يقوم بها النظام التُركي لزعزعة الأمن والاستقرار في الدول العربية.

(ثالثاً) إجراءات وتدابير لإيقاف تدخلات النظام التركي في الشؤون العربية:

تتخذ الدول العربية في سبيل إيقاف تدخلات النظام التُركي في الشؤون العربية الإجراءات والتدابير الآتية:

١) الطلب من الأمم المتحدة سحب القوات التُركية من الجمهورية العربية السورية ودولة ليبيا.

٢) إعداد جامعة الدول العربية مذكرة ورفعها إلى مجلس الأمن الدولي بشأن سياسات النظام التركي العدائية وأطماعه التوسعية وتدخلاته في الشؤون الداخلية للدول العربية، وانتهاكه لقرارات مجلس الأمن الدولي بشأن حظر تصدير السلاح لدولة ليبيا، ودعم الميليشيات والجماعات المُسلحة، وانتهاك سيادة الدول العربية، وإيواء الأشخاص المُصنفين على قوائم الإرهاب في بلدانهم وتوفير الملاذ الآمن لهم واحتضان ودعم منصاتهم الإعلامية.

٣) تكثيف الجهود الدبلوماسية العربية مع الدول والمنظمات الإقليمية والدولية لإيضاح السياسات العدائية والأطماع التوسعية للنظام التركي التي تهدد أمن واستقرار الدول العربية.

٤) تكثيف العمل العربي في المنظمات الإقليمية والدولية ومع الدول الفاعلة في المجتمع الدولي لإيقاف التدخلات التركية في الدول العربية، وإيقاف تزويدها للميليشيات والجماعات المسلحة بالمُعدات والأسلحة العسكرية المتطورة.

٥) حماية الأمن المائي العربي ووقف محاولات تركيا للتحكم والسيطرة على منابع وممرات ومصادر المياه بالوطن العربي وبناء السدود عليها الأمر الذي يُهدد الأمن المائي لجمهورية العراق والجمهورية العربية السورية.

٦) حماية الحدود البحرية والمصالح الاقتصادية للدول العربية في البحر الأبيض المتوسط من الأطماع التوسعية للنظام التُركي وسياساته وأعماله العدائية.

٧) النظر في إيقاف التبادل التجاري والمشروعات المشتركة بين الدول العربية والجمهورية التركية لحين تخلي النظام التُركي عن أطماعه التوسعية في المنطقة العربية وسياساته وأعماله العدائية التي تهدد السلم والأمن والاستقرار في الدول العربية.

٨) قيام وسائل الإعلام العربية بالتصدي للمنابر الإعلامية المدعومة من النظام التُركي، والتي تهدف إلى إشاعة الفوضى وعدم الاستقرار في الدول العربية.

٩) إيقاف القنوات الفضائية الممولة من الجمهورية التُركية التي تُهدد الأمن والاستقرار في الدول العربية ببث الفتنة وإثارة الرأي العام، وتشريع قوانين تمنع استقبال هذه القنوات على الأقمار الصناعية العربية.

١٠) قيام المجالس والبرلمانات العربية ومنظمات المجتمع المدني بالتصدي لأطماع النظام التركي التوسعية في المنطقة العربية وتدخلاته في الشؤون الداخلية للدول العربية.

المحور الثالث

الأسس والآليات

١) تحديث الاستراتيجية العربية الموحدة للتعامل مع الجمهورية التُركية كل خمس سنوات بما يتناسب مع المتغيرات في البيئة السياسية والأمنية، والتهديدات التي تواجه أي من الدول العربية.

٢) تعزيز الدبلوماسية الوقائية العربية لدرء مخاطر سياسات النظام التُركي التوسعية في المنطقة العربية.

٣) تعزيز قدرات الدول العربية السياسية والعسكرية والأمنية للتصدي للأطماع التوسعية والتهديدات والأعمال العدائية التي يقوم بها النظام التُركي.

٤) تقديم الدعم اللازم للدول العربية التي تشهد عدم استقرار سياسي وأمني.

٥) تفعيل مجلس الدفاع العربي المشترك - الذي تأسس بموجب المادة (٦) من اتفاقية الدفاع العربي المشترك لعام (١٩٥٠ م)- كأداة ردع عربي جماعي ضد التدخلات التُركية العسكرية في الدول العربية.

٦) إلزام الجمهورية التُركية باحترام القانون الدولي للمياه والمعاهدات الدولية لتقاسم مياه الأنهار بين الدول المتشاطئة، واتفاقية الأمم المتحدة للاستخدامات غير الملاحية للمجاري المائية الدولية لعام ١٩٩٧ م، والاتفاقيات الثنائية الموقعة بين الجمهوية التركية والجمهورية العربية السورية وجمهورية العراق بشأن تقاسم المياه المشتركة.

www.ar-pr.org arabparliament2017
arabparlment arabparlment
0020227932710